المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

التقرير السنوي الحادي والعشرون
2025

شباط 2026

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله

صاحب السمو الملكي الأمير حسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تراعي التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة

رسالتنا

تخصـــيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من المســاهمة في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، من خلال إعداد موازناتها وجداول تشكيلات وظائفها، ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة الخاصة بكل منها.

قيمنا الجوهرية

الشمولية

التشاركية

المساءلة

الشفافية

المسؤولية المجتمعية

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم	**3**
المفاهيم والمصطلحات	**4**
استراتيجية دائرة الموازنة العامة	**5**
خدمات دائرة الموازنة العامة: - برنامج الادارة والخدمات المساندة - برنامج تطوير منهجية الموازنة - الهيكل التنظيمي للدائرة	**8**
إنجازات دائرة الموازنة العامة لعام 2025	**12**
التطلعات المستقبلية	**19**
ملحق الأشكال البيانية لأبرز ملامح قانون الموازنة العامة لعام 2025	**20**

تقديم

يأتي إصدار التقرير السنوي الحادي والعشرون لدائرة الموازنة العامة كوثيقة شاملة توضح أبرز إنجازات الدائرة خلال عام 2025، وجهودها المتواصلة في تطوير منظومة إعداد الموازنة العامة بما يدعم الأولويات الوطنية ويواكب مسارات التحديث الاقتصادي والإداري وبما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام، كما يستعرض التقرير ملامح الاستراتيجية المؤسسية للدائرة وأهم البرامج والمبادرات التي أسهمت في رفع كفاءة الإنفاق العام وتحسين جودة الخدمات الحكومية، إضافةً إلى توجهات الدائرة المستقبلية نحو مزيد من التطوير المؤسسي وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحوكمة وترسيخ أفضل الممارسات في إدارة المالية العامة وتحقيق التنمية المستدامة.

وختاماً لا يفوتني إلا أن أثمّن عالياً جهود أسرة دائرة الموازنة العامة وما حققوه من إنجازات مشرفة، داعياً إلى مواصلة العمل بعزيمة وإصرار لتحقيق المزيد من التطوير والنجاح في خدمة وطننا العزيز تحت راية مليكنا المفدى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق،،

مدير عام دائرة الموازنة العامة

أيمن عبدالرحمن أبو الرُّب

المفاهيم والمصطلحات

الفصـــــــــــل : الدائرة أو الوحدة الحكومية التي تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة.

الدائرة الحكوميـــة: أي وزارة او دائرة او سلطة او هيئة أو مؤسسة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.

الوحدة الحكوميـــة: أي هيئة أو مؤسـسـة رسـمية عامة أو سـلطة أو شـركة أو مؤسـسـة عامة مسـتقلة مالياً أو إدارياً تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة.

الموازنـة العامـــة: خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى.

السنة الماليـــــة: السـنة التي تبدأ في اليوم الأول من شـهر كانون الثاني من السـنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها.

الواردات (الإيرادات): جميع الضـرائب والرسـوم والعوائد والأرباح والفوائض والمنح وأي اموال اخرى ترد للخزينة العامة او لأي وحدة حكومية.

النفقـــــــــات: المبالغ المخصصـة ضمن موازنات الفصـول لتمويل بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية كافة حسب قانون الموازنة العامة، وفقاً للتصنيف الاقتصادي المعتمد للنفقات.

الموازنـــــــة الموجهة بالنتائـج: المنهجية المسـتخدمة في اعداد قانون الموازنة العامة والتي بموجبها تقوم الفصـــول بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها وانشطتها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاسـتراتيجية والبرامج على ان تكون واضـحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بإطار زمني وان تكون منسجمة مع رؤية ورسالة الفصول لتحقيق الأهداف والأولويات الوطنية.

الإطـار المالـــي متوسط المـــدى: : الخطة المالية للحكومة وسـياسـتها خلال المدى المتوسـط لسـنة الموازنة وسـنتين تأشـيريتين تاليتين والمسـتندة إلى توقعات الاقتصـاد الوطني والمبنية على عدد من المرتكزات والفرضـيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

إطـار الإنفـــاق متوسط المـــدى: الخطة التفصـيلية للنفقات المتوقعة للفصـول خلال المدى المتوسـط لسـنة الموازنة وسـنتين تأشـيريتين تاليتين.

جدول التشكيـلات: مجموعة الوظائف والفئات والدرجات والرواتب المحددة لكل منها في نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، ويستثنى من الوحدات الحكومية الشركات المملوكة للحكومة.

خارطة الحسابـــات: مجموعة من التصنيفات المتسقة والمناسبة لمعاملات النظام المالي الحكومي تتضمن التصنيف الوظيفي والاقتصادي والتنظيمي والبرامجي والتمويلي والجغرافي للبيانات المالية الحكومية.

المـــتـــابـــعـــة والتقييـــــم: متابعة مؤشرات الأداء وقياسها على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج في قانون الموازنة العامة للتأكد من تحقيقها للنتائج المستهدفة.

إستراتيجية دائرة الموازنــة العامة

تم إعداد الخطة الاستراتيجية للدائرة للأعوام (2023-2025) وبما ينسجم مع الأولويات والخطط والتوجهات الحكومية وبالاستناد إلى الأطر التشـريعية الناظمة لعمل الدائرة، وتأتي هذه الاسـتراتيجية لتحقيق المزيد من الانجازات واسـتكمال البناء على ما تم تحقيقه ضـمن اسـتراتيجيات الدائرة للسـنوات السـابقة في مجال تعزيز اسـتدامة المالية العامة، وتعزيز نهج الموازنة الموجهة بالنتائج، إضـافة إلى تعميق ممارسـات الشـفافية المالية والمسـاءلة العامة ومأسـستها، وتعزيز نهج اللامركزية المالية في المحافظات، وتطوير هيكلية الجهاز الحكومي وبيئته التنظيمية ورفع كفاءة الأداء المؤسـسـي لدائرة الموازنة العامة بما يضـمن اسـتمرار الدائرة في تقديم خدمات اسـتثنائية ومميزة. وقد تضمنت الخطة الاستراتيجية الأولويات والمحاور للمرحلة المقبلة والهادفة إلى تجسيد رؤية الدائرة وتحقيق رسالتها وقيمها الجوهرية.

وتسعى دائرة الموازنة العامة في خطتها الاستراتيجية إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية التالية:

وقد تضمنت الخطة الاستراتيجية الاهداف الاستراتيجية التي تسعى الدائرة الى تحقيقها، وهي:

كذلك تضمنت الخطة الاستراتيجية الانشطة التالية:

- اعداد مشروع قانون الموازنة العامة وفق منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج.
- ضبط وترشيد النفقات الجارية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- ضبط النمو في النفقات التشغيلية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- توجيه الانفاق العام نحو المشاريع ذات القيمة المضافة القادرة على توفير بيئة عمل مناسبة للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.
- توجيه نفقات المشاريع الرأسمالية نحو مصادر الطاقة المتجددة.
- تفعيل نظام المتابعة والتقييم لأداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- نشر البيانات المالية وفق معايير الشفافية والافصاح المالي.
- اصدار دليل المواطن للموازنة سنوياً.
- المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي لضمان استخدامه في الجوانب ذات الأثر الإيجابي على الاقتصاد.
- تحديد السقوف المالية للمحافظات ورصد المخصصات المالية لها.
- المساهمة في مراجعة معادلة ومعايير تحديد السقوف الرأسمالية للمحافظات وتحديثها إن تطلب الأمر وحسب المستجدات.
- المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي للمحافظات.
- المساهمة في بناء قدرات المحافظات بما يتناسب مع التوجه الحكومي في تطبيق نهج اللامركزية.
- الموائمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة.
- إعداد نظام تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- الموازنة بين الوظائف الفنية التخصصية مقابل الوظائف الادارية والمساندة.
- تنفيذ الأبعاد المالية لقرارات الحكومة في إعادة هيكلة ودمج أو إلغاء بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية.
- اعداد تقرير شهري حول حركات الوظائف للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- رفع كفاءة إدارة الموارد البشرية والمالية.
- المحافظة على سلامة بيئة العمل الداخلية.
- تطبيق الأنظمة الإلكترونية التي تساهم في ترشيد النفقات مثل نظام إدارة المخزون ونظام تتبع المركبات وغيرها.
- متابعة وتطوير الأنظمة العاملة في الدائرة.
- متابعة وتطوير البنية التحتية الإلكترونية للدائرة.
- اعداد تقرير نصف سنوي لمتابعة تنفيذ خطط عمل المديريات والوحدات التنظيمية.
- اعداد تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية.
- تطبيق معايير تميز الأداء الحكومي ومشاركة الدائرة في جوائز التميز والابداع والابتكار.
- الاشراف على إعداد خطط عمل المديريات.

- الرقابة والتدقيق المالي والإداري والفني واتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية لتصويب المخالفات وفق التشريعات السارية.

وجاءت نتائج مؤشرات قياس الأداء للأهداف الاستراتيجية كما يلي :

الأهداف الاستراتيجية	مؤشر قياس الآداء	القيمة الفعلية 2023	القيمة الفعلية 2024	تقييم ذاتي أولي 2025
المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.	نسبة انحراف النفقات العامة الفعلية عن المقدر.	%3.7	%6.7	%1.7
تعزيز نهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادىء الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.	نسبة تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وخارطة الحسابات ضمن الإطار المالي متوسط المدى.	%89.5	%91	%92
	ترتيب الأردن في مؤشر الموازنة المفتوحة وفقاً لاستبيان الموازنة المفتوحة لمنظمة شراكة الموازنة الدولية.	60	60	64
المساهمة في تطوير هيكلية الجهاز الحكومي واصلاح البيئة التنظيمية	معدل الوظائف المحدثة إلى الشواغر الملغاة.	%100	%155	%98
رفع كفاءة الأداء المؤسسي.	نسبة رضا متلقي الخدمة.	%90.4	%91	%92
المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات.	نسبة النفقات الرأسمالية المخصصة للمحافظات الى اجمالي النفقات الرأسمالية الحكومية.	%6.5	%8.1	%6.9

خدمات دائرة الموازنة العامة

تقوم الدائرة بتقديم الخدمات وتنفيذ المهام والواجبات المنوطة بها لتغطي كافة نشـاطاتها بما يضـمن تحقيق رؤيتها ورسـالتها واهدافها الاستراتيجية، حيث تتوزع الخدمات التي تقدمها الدائرة على برنامجين رئيسيين وهما:

1- برنامج الادارة والخدمات المساندة:

يهدف هذا البرنامج الى تقديم كافة الخدمات الادارية والمالية المسـاندة لموظفي الدائرة في مختلف المديريات والوحدات وللشـركاء ولمتلقي الخدمة، ويتضمن هذا البرنامج نشاط **"الخدمات الادارية والمساندة"**، ويرتبط البرنامج بالهدف الاستراتيجي " رفع كفاءة الآداء المؤسسي ".

اما عن الخدمات التي يقدمها البرنامج، فهي على النحو التالي:

- ✓ إعداد الموازنة السنوية للدائرة ومتابعة تنفيذها.
- ✓ تقديم الخدمات الادارية والمالية للموظفين.
- ✓ المحافظة على مبنى الدائرة وإجراء الصيانة اللازمة له.
- ✓ أرشفة الوثائق وحماية اصولها والمحافظة عليها.
- ✓ مأسسة معايير تميز الاداء الحكومي في الدائرة.
- ✓ تطوير وتحديث أنظمة وبرمجيات الحاسوب.
- ✓ الرقابة والتدقيق المالي والاداري والفني وإتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية لتصويب المخالفات وفق التشريعات السارية.

وتناط مهمة الإشراف على تنفيذ برنامج **"الإدارة والخدمات المساندة"** بمساعد المدير العام للشؤون الادارية والمالية، ويرتبط تنفيذ هذا البرنامج بكل من مديرية الشؤون الادارية والمالية، ومديرية الحاسوب والمعرفة، ووحدة الرقابة الداخلية، ووحدة تطوير الاداء المؤسسي، وينفذ هذا البرنامج من خلال كادر وظيفي يقدر بنحو 64 موظفاً لعام 2025.

2- برنامج تطوير منهجية الموازنة:

يهدف هذا البرنامج الى تعميق تطبيق المنهجيات والمفاهيم العالمية المعاصرة في ادارة الموازنة، مثل الإطار المالي متوسط المدى، والموازنة الموجهة بالنتائج، وتطبيق خارطة الحسابات، ويتضمن هذا البرنامج نشاط **"إعداد قانون الموازنة العامة ونظام تشكيلات الوظائف"** ومشروع **"تعزيز تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج"**، ويرتبط البرنامج بأربعة أهداف استراتيجية، هي:

- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
- تعزيز نهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.
- المساهمة في تطوير هيكلية الجهاز الحكومي واصلاح البيئة التنظيمية.
- المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات.

<u>اما الخدمات التي يقدمها هذا البرنامج فهي على النحو التالي:</u>

- ✓ التحضير لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة.
- ✓ اصدار بلاغ اعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- ✓ اعداد مشروع قانون الموازنة العامة.
- ✓ متابعة اقرار مشروع قانون الموازنة العامة.
- ✓ تنفيذ ومتابعة قانون الموازنة العامة.
- ✓ اصدار ملحق موازنة.
- ✓ احداث مادة أو بند أو برنامج أو مشروع جديد في قانون الموازنة العامة.
- ✓ اصدار نظام تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- ✓ اصدار دليل المواطن للموازنة العامة.
- ✓ ابداء الرأي في البيانات المالية الختامية للوحدات الحكومية والمؤسسات العامة وموازنات بعض المؤسسات غير المدرجة في قانون الموازنة العامة.
- ✓ تقديم الاستشارات وإبداء الرأي حيال العديد من القضايا المالية والادارية.
- ✓ مراجعة تقارير المتابعة والتقييم واعداد ملخص بها.
- ✓ التنسيق مع مجالس المحافظات والمجالس التنفيذية في المحافظات لمتابعة إعداد وإقرار وتنفيذ موازناتها.

وتناط مهمة الإشراف على تنفيذ برنامج " **تطوير منهجية الموازنة**" بمساعد المدير العام للشؤون الفنية، ويرتبط تنفيذ هذا البرنامج بكل من مديريات قطاعات الموازنة ومديرية الدراسات ووحدة اللامركزية ووحدة المتابعة والتقييم، وينفذ هذا البرنامج من خلال كادر وظيفي يقدر بنحو 92 موظفاً لعام 2025.

ويبين الشكل التالي المخصصات المالية المعاد تقديرها لدائرة الموازنة العامة لعام 2025 :

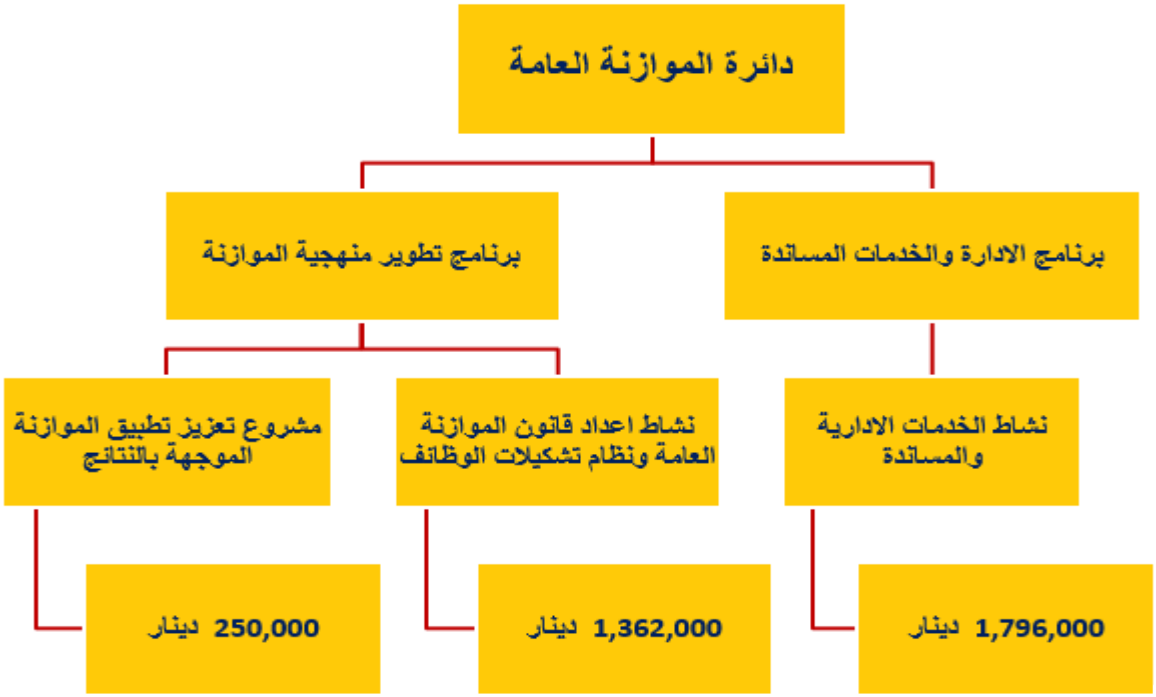

ويظهر المخطط التالي الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة متضمناً مختلف المديريات والوحدات العاملة لعام 2025 :.

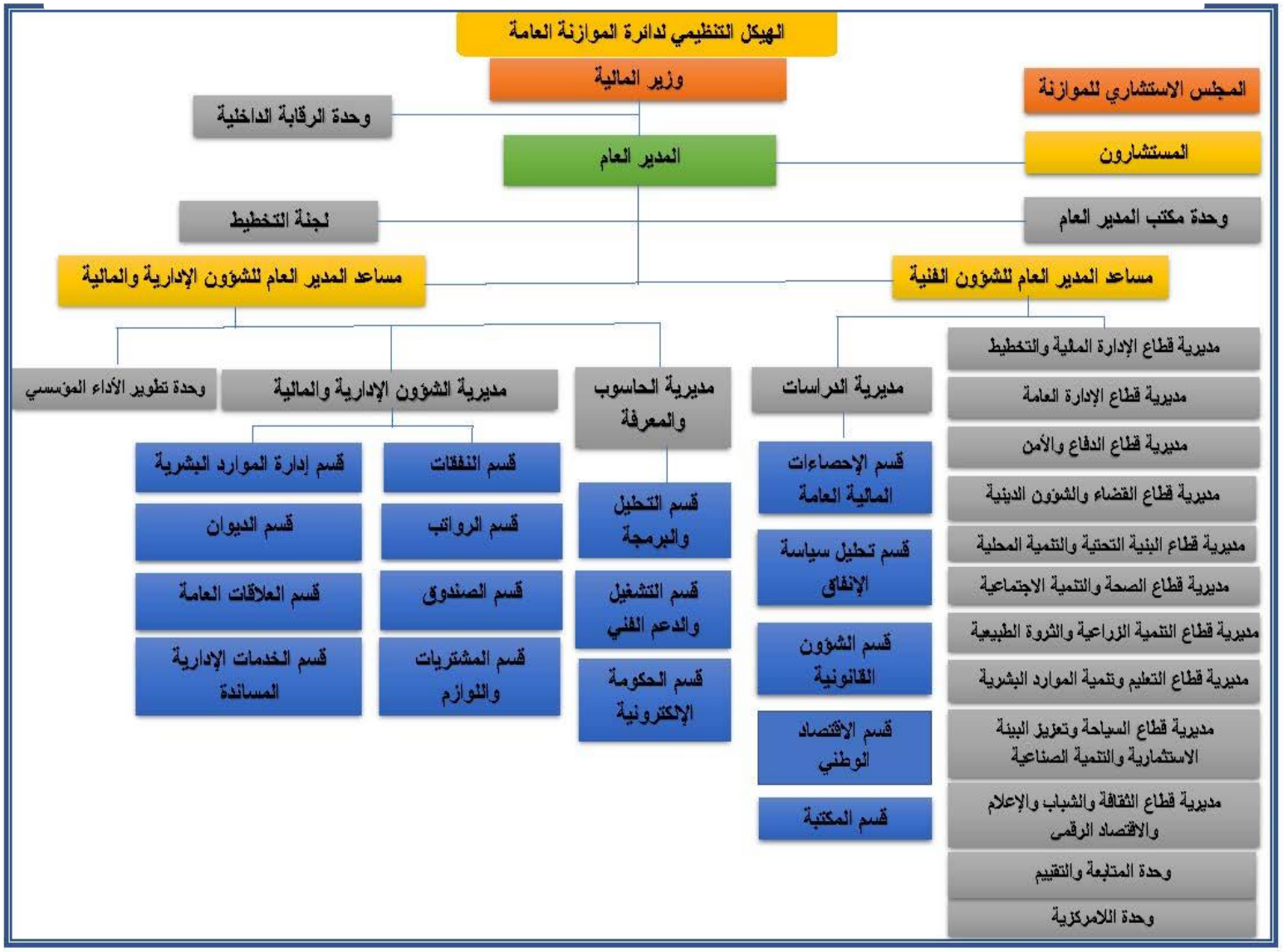

إنجازات دائرة الموازنة العامة لعام 2025

أولاً: إعداد قانون الموازنة العامة

- متابعة إقرار مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025، متضمناً إدخال تحسينات جديدة من خلال تضمين برامج الانفاق معلومات إضـافية حول المخرجات والنتائج المتوقعة لكل برنامج، والتحديات التي يواجهها البرنامج، والاجراءات الهادفة إلى معالجة هذه التحديات وتحسين الخدمات المقدمة، والنوع الاجتماعي.
- إعداد مشـــروع قانون الموازنة العامة للســـنة المالية 2026، وتم الأخذ بعين الاعتبار متطلبات تنفيذ المرحلة الثانية من رؤية التحديث الاقتصادي (2026-2029) وتنفيذ المرحلة الثانية من خارطة تحديث القطاع العام (2026-2029).

ثانياً: إعداد نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية

- متابعة إعداد مشـــروع نظام تشـــكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام 2025 وقد تم إقراره بموجب نظام رقم (87) لسنة 2025 نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2025.
- متابعة إقرار مشـــروع نظام تشـــكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام 2024 وقد تم إقراره بموجب نظام رقم (10) لسنة 2025 نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2024.
- بخصـوص إدارة الموارد البشـرية في القطاع العام فقد تم ترميز الوظائف الشـاغرة والمحدثة والعقود الشـاملة وفق دليل ترميز الوظائف في القطاع العام الصـادر بموجب احكام المادة (13) من تعليمات وصـف وتصـنيف الوظائف في القطاع العام لسنة 2025 وذلك بالتنسيق مع هيئة الخدمة والادارة العامة.

ثالثاً: تنفيذ قانون الموازنة العامة

متابعة تنفيذ قانون الموازنة العامة للســـنة المالية 2025 من خلال تطبيق احكامه وأحكام قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (13) لسنة2021 وتعديلاته، واصدار الأوامر المالية العامة والخاصة والحوالات المالية والمناقلات المالية ومستندات الالتزام المالي وكتب الالتزام المالي وحوالات نقل العهدة، ومتابعة ودراسـة المواقف المالية، إضـافة إلى التقيد بتعليمات بلاغ رقم (1) لسنة 2025 لتنفيذ قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025.

رابعاً: إعداد تقارير حول تقييم أداء المالية العامة

قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد تقارير شـهرية حول أداء المالية العامة خلال عام 2025، تتضـمن تقييم أداء المالية العامة خلال عام 2025 مقارنة مع عام 2024.

خامساً: الرد على توصيات اللجنـة الماليـة في مجلس النواب واللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان

التنسـيق مع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للإجابة على توصـيات اللجنة المالية في مجلس النواب وتوصـيات اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025 من خلال مصفوفة تم اعدادها لهذه الغاية، وتم تزويد مجلسي النواب والاعيان بنسخة منها.

سادساً: تعزيز حقوق الانسان في المملكة

في إطار تعزيز حقوق الانســـان في المملكة فقد تم توجيه جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية إلى الأخذ بعين الاعتبار متطلبات تعزيز حقوق الإنســان وترسـيخها من خلال مراجعة التشـريعات المتعلقة بها وتطبيق التوصـيات الواردة في التقارير الوطنية والدولية الخاصـة بحقوق الإنسـان وبما ينسـجم مع التوجهات الحكومية في هذا المجال، وعليه فقد تم تضـمين قانون الموازنة العامة لعام 2026 المخصـصـات المالية التي من شـأنها تعزيز حقوق الانسـان في المملكة

والمتمثلة بحق الأمن والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والخدمات الاساسية والترفيه وغيرها من الحقوق لكافة فئات المجتمع بما فيهم الاشخاص ذوي الاعاقة، وقد بلغ حجم المخصصات المالية المرصودة ضمن قانون الموازنة العامة لعام 2026 لكل من وظيفة الحماية الاجتماعية، النظام العام وشؤون السلامة العامة، التعليم، الصحة، الشؤون الاقتصادية نحو 2.6 مليار دينار، 1.8مليار دينار، 1.6 مليار دينار، 1.3 مليار دينار، 0.7 مليار دينار على الترتيب، وذلك سعياً لإيجاد بيئة اجتماعية واقتصادية وصحية آمنة للمواطنين.

سابعاً: الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل

استمراراً للجهود التي تبذلها دائرة الموازنة العامة لمأسسة مفهوم الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين في عملها فقد واصلت الدائرة التعاون مع شركائها في هذا المجال وخاصة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) من خلال المشاركة في الأنشطة الهادفة الى تعزيز قدرات دائرة الموازنة العامة والجهات الحكومية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني والبرلمان لتوعيتهم واكسابهم المعارف والمهارات المتعلقة بهذا الخصوص.

كما تم اطلاق منصة ترميز (تعليم) الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين التي تم اعدادها من قبل وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ليتم استخدامها من قبل الوزارات والدوائر الحكومية، وتم مراجعة نماذج اعداد الموازنة والمعلومات الاساسية الشاملة وتم اجراء التعديلات اللازمة عليها لتشمل المعلومات والبيانات التي تعكس احتياجات كلا الجنسين لاخذها بعين الاعتبار عند اعداد مشروع موازنة عام 2027.

بالإضافة الى ذلك فقد تم تضمين بلاغ رقم (14) لسنة 2025 لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2026، الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الأخذ بعين الاعتبار احتياجات كلا الجنسين بما فيها المرأة والطفل والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة والجنس (ذكر/أنثى) عند تحديد مؤشرات الآداء المرتبطة بخططها الاستراتيجية وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة لكلا الجنسين) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وبما يضمن قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإدماج مفهوم كلا الجنسين ضمن موازناتها، إضافة إلى تحديد الأولويات المتعلقة باحتياجات كلا الجنسين والنتائج المتوقعه لتلك الأولويات والبرامج المرتبطة بها.

ثامناً: متابعة متطلبات التعاون الدولي

متابعة متطلبات تحقيق برامج المؤسسات الدولية الاصلاحية والموجهة لدعم الموازنة العامة، إذ تم في عام 2025 متابعة العديد من برامج الدعم المالي والفني المقدمة من مجلس التعاون الخليجي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والحكومة الأمريكية، والحكومة الايطالية، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والحكومة الالمانية وغيرها من الجهات الدولية الاخرى، كما تم إعداد مصفوفة المنح والقروض لعام 2025 والتي تبين الانعكاسات المالية لبرامج المنح والقروض على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2026.

تاسعاً: تعزيز مبدأ الشفافية في شؤون الموازنة العامة

- المشاركة في استبيان مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) لعام 2025 الذي أجرته منظمة شراكة الموازنة الدولية (IBP) في واشنطن، ومن المتوقع صدور نتائج المسح خلال الربع الاول من عام 2026، علماً بأن الاردن قد حصل على نتيجة 60 في نتائج المسح لعام 2024، وبذلك احتل الأردن بهذه النتيجة المرتبة الاولى على مستوى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.
- اصدار وثيقة "دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2025 " بهدف تقوية قنوات الاتصال وتمتين الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، وتعزيز المشاركة الواعية في شؤون الموازنة العامة، وتعبّر الوثيقة عن إلتزام الدائرة بتعزيز الشفافية

حول ايرادات الدولة ونفقاتها، اضـــافة الى تعزيز أطر التواصـــل بين الدائرة من جهة والمواطن الأردني من جهة أخرى وتمكينه من الوصـول الى أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة والتي من شـأنها ان تتيح له التعرف على حجم المخصصات المالية الموجهة للقطاعات الاقتصادية والخدمات العامة التي لها مساس مباشر بحياته اليومية.

- تم البدء بإعداد وثيقة دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2026، مع الاخذ بعين الاعتبار تحديث نسخة الدليل بما يتماشى مع التجارب الدولية بهذا الخصوص.
- وبهدف اضـفاء المزيد من الشـفافية على عملية اعداد الموازنة العامة للدولة، فقد تم نشـر مشـروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2026 على الموقع الإلكتروني للدائرة ليتسنى للجميع الاطلاع عليه وابداء الملاحظات حوله.
- وحرصـاً من الدائرة على تلبية حق الانسـان في المعرفة وانسـجاماً مع قانون ضـمان حق الحصـول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007 فقد قامت الدائرة بالاجابة على الاستفسارات الواردة إليها من متلقي الخدمة والمواطنين.
- شاركت دائرة الموازنة العامة للمرة الاولى في "مؤشر النزاهة الوطني" الذي تشرف عليه هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في دورته الثانية للأعوام 2024-2025 وحصلت الدائرة على ترتيب 49 ضمن فئة المؤسسات الصاعدة على المستوى الوطني من إجمالي الجهات الحكومية المشاركة والبالغ عددها 119 جهة.

عاشراً: المشاركة العامة في الموازنة

إنسـجاماً مع التوجهات الحكومية الهادفة الى تعزيز مشـاركة الموطنين في عملية صـنع القرار الحكومي، فقد دأبت دائرة الموازنة العامة على تعزيز آليات مشـــاركة المواطنين في مجال الموازنة العامة من خلال وجود نافذة على موقع الدائرة الالكتروني لتقديم الاقتراحات أوالشـكاوي، ونشـر مشـروع وقانون الموازنة العامة للسـنة المالية 2026 على موقع الدائرة الالكتروني لاتاحة المجال للمواطنين للاطلاع على الموازنة وإبداء ملاحظاتهم حولها، بالاضـــافة الى إعداد اســـتبيان للتعرف على ارآء المواطنين وملاحظاتهم ومقترحاتهم حول الخدمات والمشاريع الحكومية، حيث تم تحليل نتائج الاستبيان وتعميم النتائج على محللي الموازنات لمناقشـتها مع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية لأخذها بالاعتبار عند إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2026، كما قامت الدائرة بالمشاركة في الجلسات الحوارية مع مؤسسات المجتمع المدني حول الموازنة العامة ودليل المواطن للموازنة العامة لاخذ ملاحظاتهم ومقترحاتهم بعين الاعتبار عند إعداد مشـروع قانون الموازنة العامة وإعداد دليل المواطن لعام 2026، وسـتعمل الدائرة على الاسـتمرار بتعزيز آليات المشاركة مع المواطنين للوصول الى مشاركة فاعلة وملموسة في مجال الموازنة العامة.

حادي عشر: اللامركزية المالية

في إطار تعزيز إجراءات إعداد ومتابعة تنفيذ موازنات المحافظات/ اللامركزية، فقد قامت دائرة الموازنة العامة بمراجعة أسس ومعايير تحديد سقوف موازنات المحافظات الرأسمالية، وتم تعديل درجات مؤشر التنمية المحلية بالتنسيق مع وزارة الداخلية لتعكس أثر التغيرات في العوامل الاقتصـــادية والاجتماعية التي بني عليها المؤشـــر، كما تم اســـتخدام البيانات الاحصـائية المحدثة للأسـس والمعايير الاخرى المعتمدة لتوخي العدالة والموضـوعية وتحقيق الشـفافية عند تحديد سـقف موازنات المحافظات الرأسـمالي الاجمالي وتوزيعه بين المحافظات، بالإضـافة إلى ذلك فقد تم متابعة إعداد واقرار مشـــاريع موازنات المحافظات/ اللامركزية الرأســـمالية لعام 2026 بالتنســـيق مع المجالس التنفيذية ومجالس المحافظات ووزارة الادارة المحلية.

واســـتمراراً للجهود التي تبذلها الدائرة لمســـاعدة المحافظات في مجال إقرار ومتابعة تنفيذ موازناتها الرأســـمالية، فقد شـــاركت الدائرة في الورشـــات التدريبية التي نظمتها وزارة الإدارة المحلية لمجالس المحافظات والتي هدفت الى تعزيز مهارات وقدرات مجالس المحافظات في هذا المجال.

ثاني عشر: إعداد التقرير السنوي لدائرة الموازنة العامة

إعداد التقرير السنوي العشرون لعام 2024، ويعرض التقرير استراتيجية دائرة الموازنة العامة، ودور الدائرة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة والخدمات التي تقدمها وحجم المخصصات المالية التي ترصد لها والاهداف الوطنية التي تسعى الدائرة لتحقيقها وصولاً إلى تعزيز الاستدامة المالية، كما يسلط الضوء على إنجازات دائرة الموازنة العامة المتحققة خلال عام 2024 وتطلعاتها المستقبلية للسنوات القادمة.

ثالث عشر: ترجمة قانون الموازنة العامة

ترجمة قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025 إلى اللغة الإنجليزية ونشره على الموقع الالكتروني للدائرة، وبدء العمل على ترجمة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2026، وذلك حرصاً من دائرة الموازنة العامة على تسهيل عملية اطلاع شركائها الخارجيين على محتوى القانون.

رابع عشر: الحوسبة

- متابعة وتطوير قواعد البيانات والأنظمة المحوسبة.
- المتابعة والاشراف فنياً على ادخال بيانات قانون الموازنة العامة واصدارها باللغتين العربية والانجليزية وحسب القطاعات.
- المتابعة والإشراف فنياً على إدخال بيانات نظام التشكيلات للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واصداره.
- تطوير نظام التشكيلات للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المحوسب بما يتلاءم مع نظام الموارد البشرية.
- إصدار تقارير خاصة للادارة العليا حول مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2026 لغايات مناقشات مجلس الأمة.
- الاستمرار في تقديم الدعم الفني من خلال صيانة الخوادم الرئيسية واجهزة الحاسوب والشبكة وتوابعها ومتابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي نظام GFMIS.
- رفع كفاءة أجهزة الحواسيب العاملة في الدائرة من خلال تحديث وحدة التخزين الداخلية.
- تركيب أجهزة حاسوب جديدة وطابعات للموظفين.
- متابعة الحوادث الأمنية السيبرانية ومعالجتها وحسب المتطلبات اللازمة.
- المساهمة في دراسة احتياجات الوزارات والدوائر الحكومية من انظمة وعقود وأجهزة الحاسوب وتوابعها من خلال المشاركة في لجنة تنظيم شراء البنى التحتية التكنولوجية في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.
- توفير جميع متطلبات أمن وسرية المعلومات وحمايتها من خلال توفير وتطبيق (الجدار الناري، مضاد الفيروسات، سياسة كلمات المرور المعقدة، التحكم في تحديد الصلاحيات على الأنظمة والشبكة).
- متابعة وتطوير الموقع الالكتروني الخارجي للدائرة.
- المتابعة والاشراف فنياً على عمليات تنفيذ الموازنة (اوامر مالية، حوالات، مناقلات، مواقف مالية).
- تحميل بيانات قانون الموازنة العامة من نظام اوراكل على ملف اكسل وارسالها الى مشروع GFMIS في وزارة المالية.
- متابعة الأنظمة التالية فنياً (متابعة إنفاق موازنات المحافظات والوحدات الحكومية، شؤون الموظفين والرواتب، حساب التكافل، الأرشفة، المشتريات واللوازم، تتبع المركبات، الاستبانات، فواتير الخلويات، ونظام مراقبة الدوام).
- رفع مشروع وقانون الموازنة العامة ونظام التشكيلات على الموقع الالكتروني الخارجي للدائرة.
- تحديث وتطوير نظام التكافل واعداد التقارير والشاشات المطلوبة.
- تجهيز نظام ونماذج مناقشة مشاريع الموازنات/ اكسل لغايات اعداد مشروع قانون الموازنة العامة.

- المتابعة والاشراف على صفحه الفيسبوك للدائرة.
- متابعة نظام الأرشفة في الديوان .
- متابعه نظام النسخ الاحتياطي لملفات وانظمة الدائرة.

خامس عشر: الرقابة الداخلية (مالية وادارية وفنية)

- اعداد الخطة التنفيذية لوحدة الرقابة الداخلية المبنية على المخاطر لعام 2025 واعتمادها من معالي وزير المالية.
- مراجعة دليل إجراءات التدقيق المالي.
- اعداد التقارير الشهرية والتقرير السنوي ورفعها إلى معالي وزير المالية حسب الأصول.
- رفع تقارير الزيارات الرقابية للمدير العام ومتابعة معالجة انحرافات الأداء وتصويبها إن وجدت.
- إجراء الزيارات الرقابية الفجائية على كافة اقسام مديرية الشؤون الادارية والمالية وبيان الاخطاء في حال وجودها وآلية تصويبها.
- إعداد خطة الانجاز السنوية ومؤشرات قياس الاداء لوحدة الرقابة الداخلية.
- تطبيق معايير الرقابة الحكومية حسب نموذج التقييم المعد من قبل ديوان المحاسبة.
- تطوير نماذج العمل حسب معايير الرقابة الحكومية.
- تقديم التوصيات للمساهمة في ضبط الانفاق.
- المشاركة في اعداد دليل الحوكمة.
- المشاركة في اعداد مؤشرات النزاهة الوطنية.
- تنفيذ ورشة توعية عن دور وأهمية الرقابة الداخلية.
- المشاركة في دورات تطوير وحدات الرقابة الداخلية.
- عمل خطة تحسينية لتصويب الملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة.

سادس عشر: تطوير الأداء المؤسسي

- المساهمة في اعداد ومراجعة خطط العمل السنوية لمديريات ووحدات الدائرة للتاكد من انسجامها مع الاهداف الاستراتيجية والتشغيلية وذلك بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية المعنية في الدائرة متضمنة مؤشرات الاداء الاستراتيجية ومؤشرات اداء العمليات والمخاطر المحتملة.
- اعداد تقارير تقدم سير العمل بالخطة الاستراتيجية وخطط العمل السنوية متضمنة نتائج قياس مؤشرات الاداء ونسب الانجاز الخاصة لكل مديريه ووحدة في الدائرة والتوصيات المناسبة وتعميمها على الموظفين.
- تنفيذ المسوحات السنوية للدائرة متضمنة قياس رضا الموظفين ومتلقي الخدمة والشركاء، من اجل تقصي احتياجاتهم وتحديد مستوى رضاهم ومواطن القوة والضعف والوقوف على فرص التحسين للعمل عليها بشكل مستمر وبالتالي تحقيق متطلبات وتوقعات متلقي الخدمة والشركاء والموظفين.
- ادارة ومتابعه شكاوى وملاحظات واستفسارات متلقي الخدمة وتوفير الردود عليها بالتنسيق مع المعنيين بالسرعة الممكنة من خلال منصة بخدمتكم الحكومية.
- توفير الردود على كتب ابداء الرأي بالخطط الاستراتيجية للوزارات والدوائر الحكومية وقياس رضا الشركاء.
- اعداد تقرير تحليل الاقتراحات والشكاوى والذي يهدف الى عرض بيانات احصائية عن الاقتراحات والشكاوى والاستفسارات الواردة الى الدائره خلال العام وتحليلها وذلك ضمن جهود الدائرة لتبني وتحقيق معايير نموذج تميز الاداء الحكومي.
- المساهمة في اعداد دراسة عبء العمل.
- إدارة فريق التخطيط الاستراتيجي والمساهمة في اعداد الخطة الاستراتيجية للدائرة 2026-2028.
- المساهمة في اعداد دليل الحوكمة.
- قيادة عملية تحويل المسوحات السنوية من ورقية الى رقمية عبر ادراج رمز QR لها، مما سهل عملية تحليل وجمع البيانات، ويأتي ذلك تطبيقاً للتوجه الحكومي للتحول الرقمي.
- إعادة رسم جزء من عمليات الدائرة باستخدام لغة النمذجة المؤسسية (Archimate) وذلك تطبيقاً للبدء بتنفيذ الاطار الوطني للامن السيبراني.

- تم إعداد دليل الحوكمة لدائرة الموازنة العامة ونشـــره على موقع الدائرة الالكتروني، وقد جاء الدليل لترســـيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وتعزيز كفاءة الاداء المؤسسي بما يضمن تطوير الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدائرة بكفاءة عالية.

سابع عشر: الشؤون الإدارية والمالية

- متابعة وتنفيذ موازنة الدائرة لعام 2025.
- متابعة جدول تشكيلات الدائرة لعام 2025.
- اعداد مشروع موازنة الدائرة لعام 2026.
- طباعة (40) نسخة من قانون الموازنة العامة و(10) نسخ من نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية و(300) نسخة من خطاب الموازنة بغرض توزيعها على الجهات المعنية.
- اعداد وصرف مستندات نفقات الدائرة (رواتب، مطالبات الموردين، النفقات التشغيلية والاخرى) خلال عام 2025.
- المحافظة على أصـــول الدائرة وتأمين الصـــيانة اللازمة لها من خلال متابعة وتجديد (29) عقد، بالاضـــافة الى اعمال الصيانة الطارئة خلال عام 2025.
- المســاهمة في تعزيز القدرات المؤسـسـية لموظفي الدائرة من خلال مشـاركة الدائرة بنحو (29) دورة تدريبية وورشـة عمل داخلية وخارجية خلال عام 2025، وذلك لتنمية مهارات الموظفين للقيام بالمهام والواجبات الموكولة إليهم على أكمل وجه، وكما هو مبين في الجدول التالي:

الرقم	عنوان الدورة	الجهة المنظمة	عدد الموظفين	الفترة
1	Public Finance For Children Focusing On Child Protection & Child Marriage	Unicef	1	2025/11/27-23
2	الندوة التعريفية الثامنة	صندوق النقد الدولي	1	2025/01/29-28
3	التغير المناخي وتحضير السياسة المالية	المعهد العربي للتخطيط	4	2025/11/13-9 2025/01/16-12
4	تطوير عمل وحدات الرقابة الداخلية في القطاع العام	ديوان المحاسبة / معهد الادارة العامة	2	2025/08/7-3 2025/07/31-27
5	اصلاح نظم دعم الوقود	صندوق النقد الدولي	1	2025/02/6-2
6	ترميز الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي	اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأه	3	2025/02/21-17
7	ادارة الاستثمار العام المراعي للاعتبارات المناخية	صندوق النقد الدولي	2	2025/05/22-18
8	دورة اللغة الانجليزية	معهد الادارة العامة	17	2025/07/24-04/24
9	تصميم سياسات اضفاء الطابع الرسمي على الوظائف والاعمال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا	صندوق النقد الدولي	1	2025/09-06
10	المهارات الحديثة في اكتشاف التزوير والاحتيال	مديرية المعهد المالي	1	2025/05/22-18
11	تنظيم ومراقبة المخاطر السيبرانية	صندوق النقد الدولي	1	2025/01/16-12
12	حل المشكلات واتخاذ القرار	معهد الادارة العامة	2	2025/09/9-7
13	التحول الرقمي	معهد الادارة العامة	7	2025/12/9-7
14	Shiraka Alumni Seminar	Shiraka	3	2025/07/02-06/30
15	مهارات تخطيط وتنظيم العمل	معهد الادارة العامة	2	2025/07/30-27
16	استخدام الذكاء الاصطناعي في الادارات الجمركية	صندوق النقد الدولي	2	2025/10/16-13
17	اعداد احصاءات مالية الحكومة للمؤسسات المملوكة للدولة	صندوق النقد الدولي	1	2025/04/24-20
18	Public Financial Management	البرنامج الهولندي	2	2025/02/21-17 2025/04/11-7
19	التنبؤ والتحليل باستخدام ادوات الاقتصاد القياسي الكلي	صندوق النقد الدولي	1	2025/10/16-5
20	الاتصال الداعم للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	الوكالة الايطالية للتنمية والتعاون	1	2025/07/17-13
21	ادارة البيانات والمعلومات	معهد الادارة العامة	1	2025/12/11-7

الرقم	عنوان الدورة	الجهة المنظمة	عدد الموظفين	الفترة
22	دور وحدة الرقابة في تقييم الحوكمة	مديرية المعهد المالي	1	2025/10/2-09/28
23	اعادة النظر في السياسات المالية العامة	صندوق النقد الدولي	1	2025/11/6-2
24	Business Modeling Using Archimate	المركز الوطني للامن السيبراني	2	2025/08/21-17
25	دراسات عبء العمل	هيئة الخدمة والادارة العامة	3	2025/09/11-10
26	اسس علم السلوك في السياسه العامه	صندوق النقد الدولي	1	2025/06/4-1
27	Cyber Risk Quantification Using Fair	المركز الوطني للامن السيبراني	2	2025/08/26-24
28	هندسة العمليات واتمتة الخدمات	معهد الادارة العامة	1	2025/10/23-19
29	الوثيقة القياسية لمناقصة شراء اللوازم	معهد الادارة العامة	1	2025/09/11-10

التطلعات المستقبلية

أولاً: تعزيز المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة، من خلال ما يلـي:

- المساهمة في تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام.
- المساهمة في توجيه وضبط الإنفاق العام وفقاً للأولويات الوطنية.
- تخفيض الدعم المقدم للوحدات الحكومية بشكل تدريجي.
- الحفاظ على مستوى آمن لعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: الاستمرار في العمل على تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الانفاق العام، من خلال ما يلي:

- تفعيل نظام المتابعة والتقييم لأداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- تعميق تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج.
- إيلاء المزيد من الاهتمام بالجانب التحليلي للإنفاق العام.
- تحسين موقع الأردن عالمياً في مجال شفافية الموازنة.
- مراجعة الشكل الجديد للموازنة بما فيه آلية احتساب مخصصات المرأه والطفل وبما ينسجم مع المستجدات.

ثالثاً: بذل المزيد من الجهود في مجال تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات، من خلال العمل على ما يلي:

- مراجعة أسس ومعايير تحديد سقوف موازنات المحافظات الرأسمالية بما يتناسب مع المستجدات المتعلقة في التشريعات ذات العلاقة باللامركزية.
- المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي للمحافظات لضمان توجيهه بشكل يؤدي الى تعزيز الجانب التنموي في المحافظات وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
- المشاركة في البرامج الهادفة إلى بناء قدرات مجالس المحافظات والمجالس التنفيذية.

رابعاً: العمل على رفع كفاءة الاداء المؤسسي للارتقاء بمستوى أداء الدائرة، من خلال ما يلي:

- تحسين الخدمات.
- رفع كفاءة الموارد البشرية.
- تحسين بيئة العمل الداخلية.
- دعم ثقافة الإبداع والابتكار في الدائرة.
- تحديث الخطة الاستراتيجية للدائرة للاعوام (2026-2028).

خامساً: المساهمة في تطوير هيكلية الجهاز الحكومي واصلاح البيئة التنظيمية، من خلال ما يلي:

- المشاركة في دراسة اجراءات هيكلة بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية.
- دراسة الابعاد المالية لهيكلة ودمج وإلغاء بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية.
- ترميز الوظائف ضـمن جدول تشـكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بالتنسـيق مع هيئة الخدمة والادارة العامة.

ملحق
الأشكال البيانية لأبرز ملامح قانون الموازنة العامة لعام 2025

الايرادات العامة

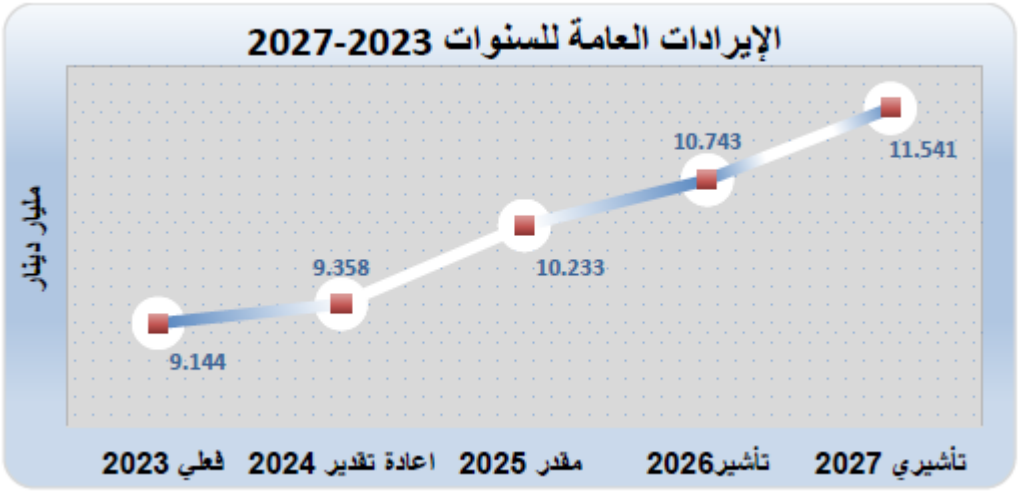

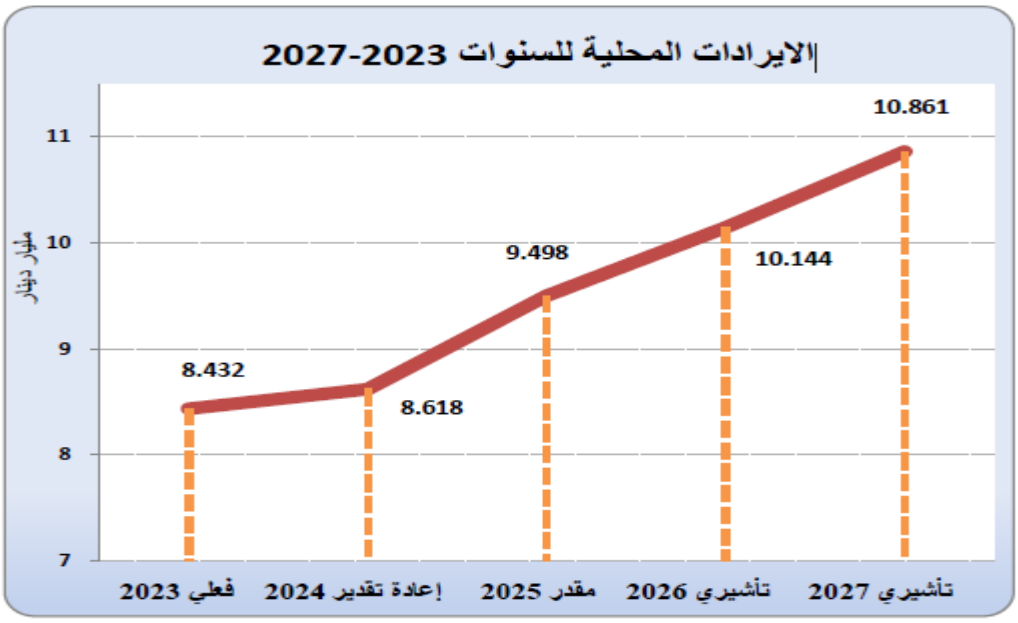

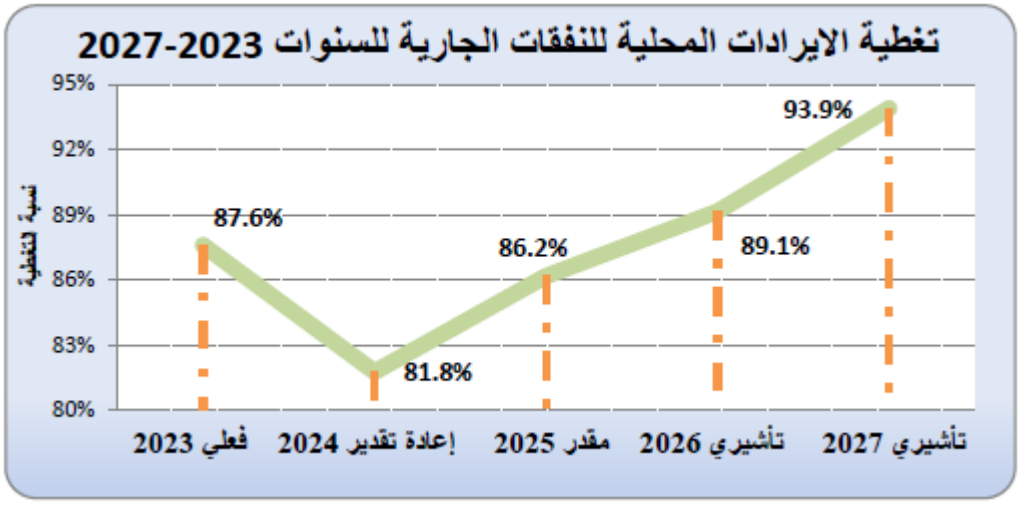

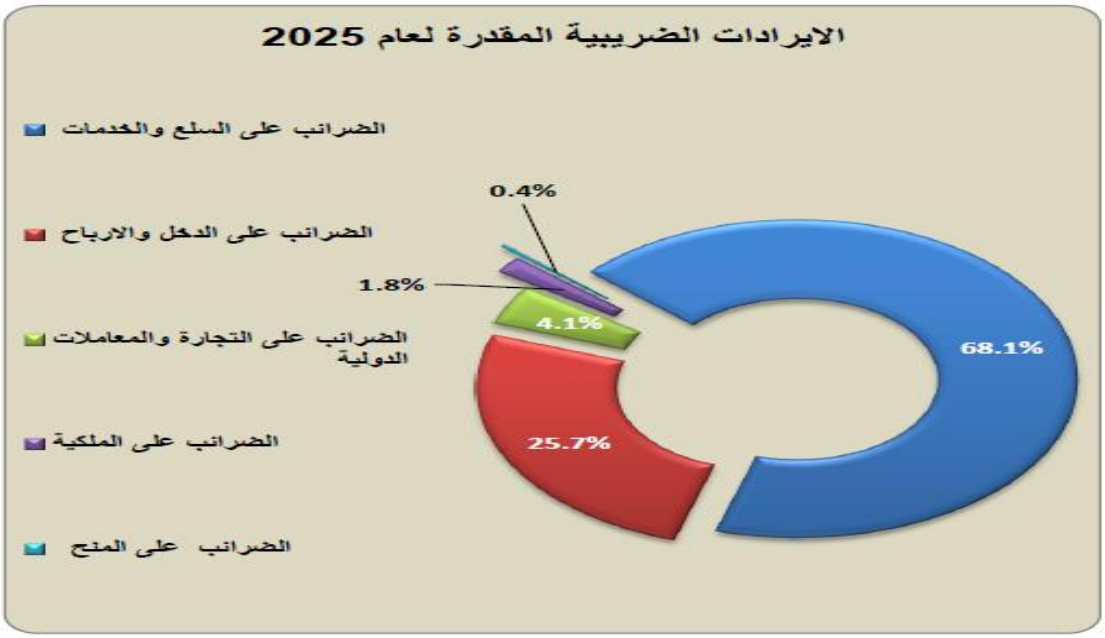
الايرادات الضريبية المقدرة لعام 2025
الضرائب على السلع والخدمات
الضرائب على الدخل والارباح
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
الضرائب على الملكية
الضرائب على المنح
0.4%
1.8%
4.1%
68.1%
25.7%

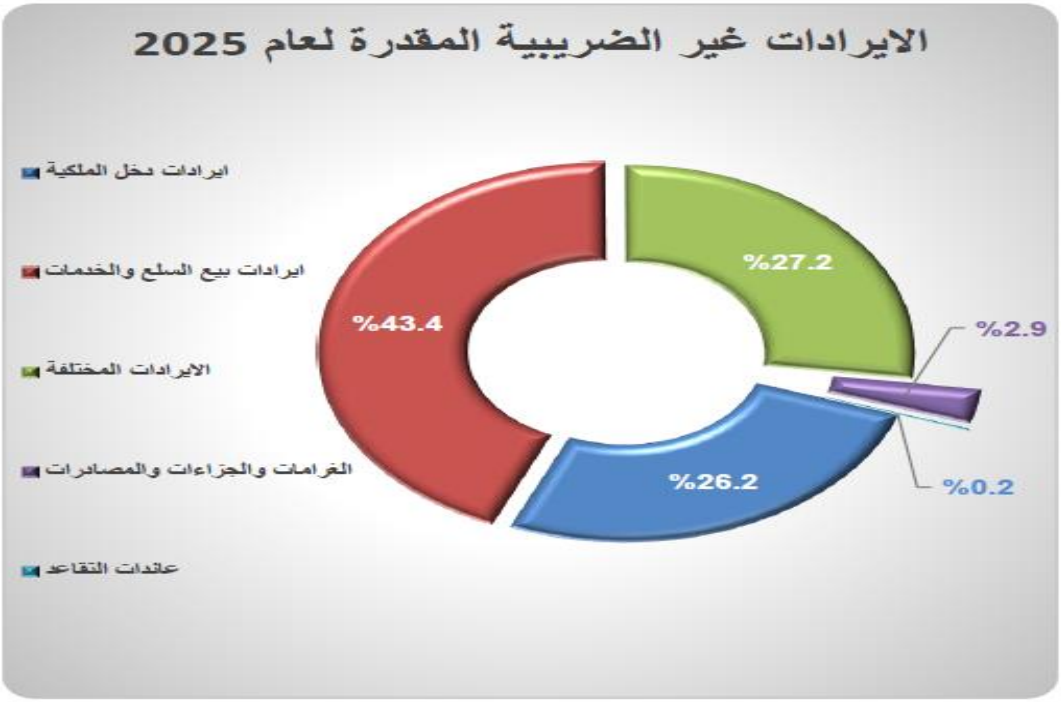
الايرادات غير الضريبية المقدرة لعام 2025
ايرادات دخل الملكية
ايرادات بيع السلع والخدمات
الايرادات المختلفة
الغرامات والجزاءات والمصادرات
عائدات التقاعد
%27.2
%2.9
%43.4
%26.2
%0.2

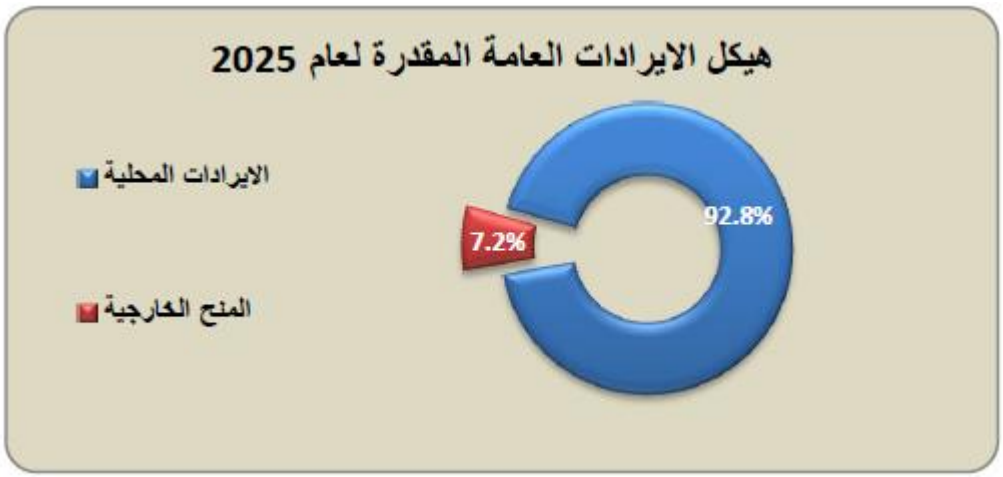
هيكل الايرادات العامة المقدرة لعام 2025
الايرادات المحلية
المنح الخارجية
92.8%
7.2%

النفقات العامة

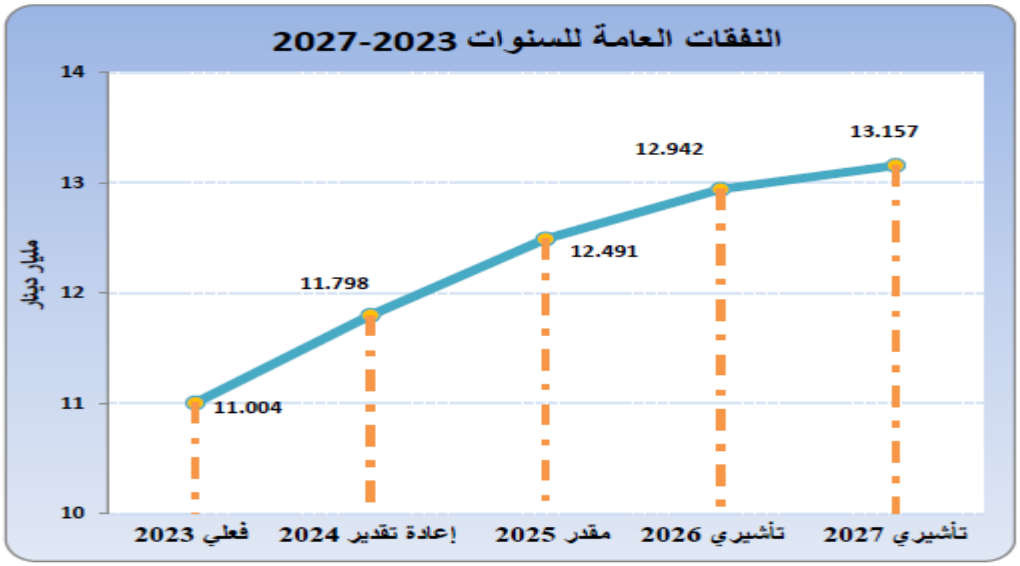

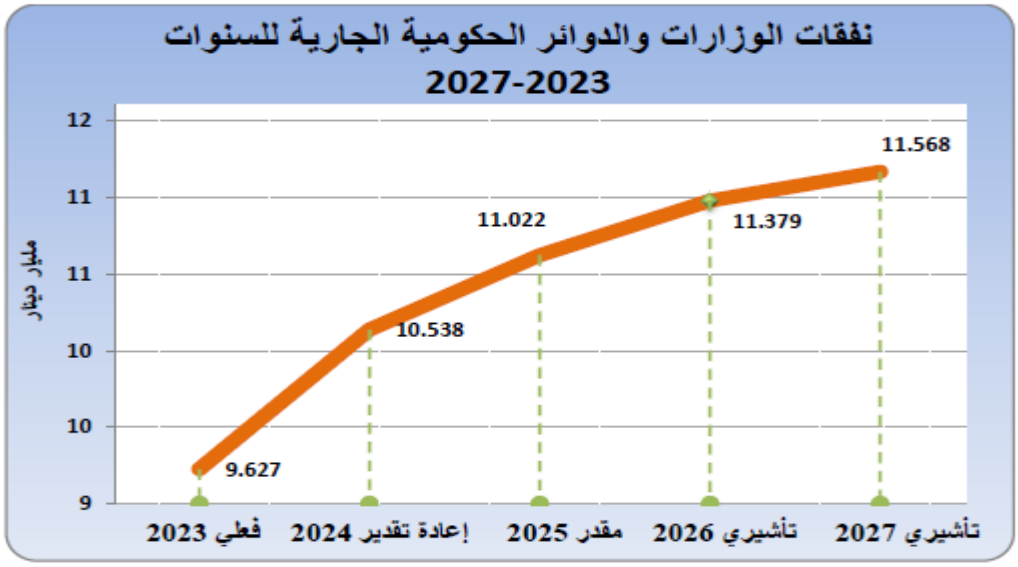

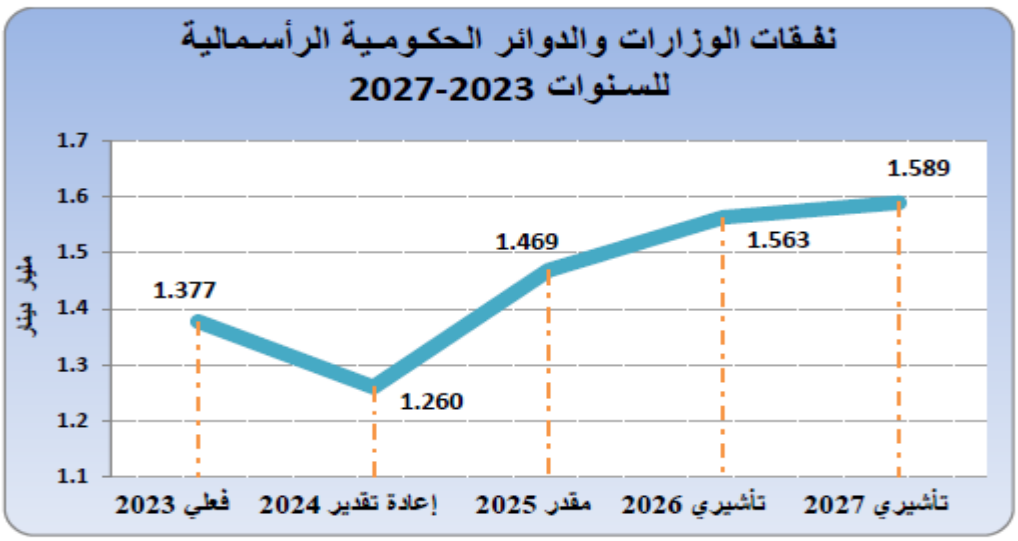

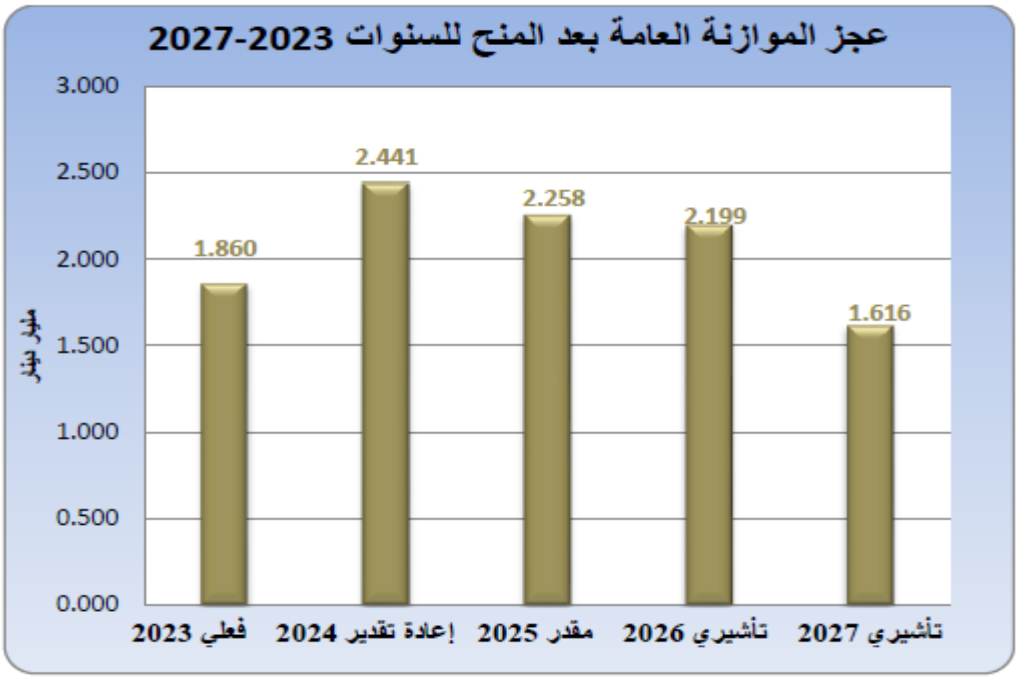
عجز الموازنة العامة بعد المنح للسنوات 2023-2027
مليار دينار
3.000
2.500
2.000
1.500
1.000
0.500
0.000
1.860
2.441
2.258
2.199
1.616
فعلي 2023
إعادة تقدير 2024
مقدر 2025
تأشيري 2026
تأشيري 2027

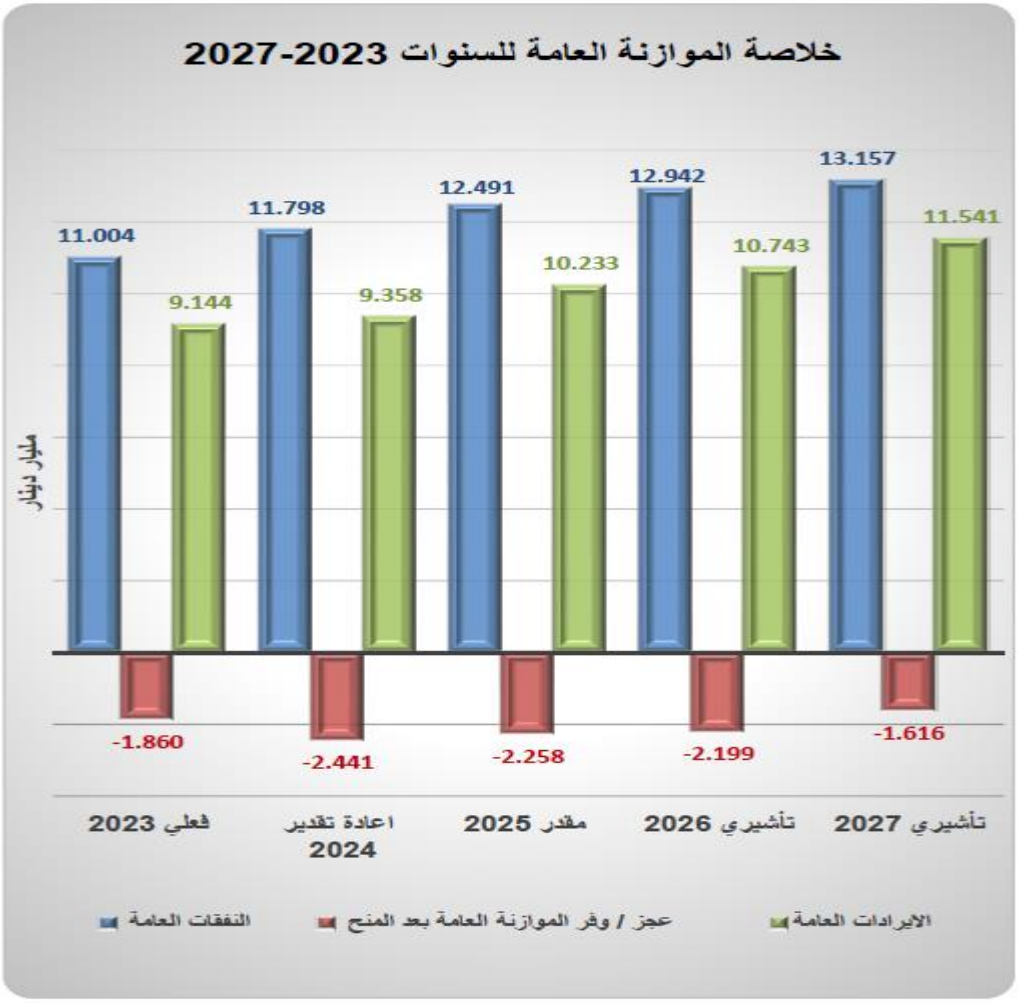
خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2023-2027
مليار دينار
11.004
9.144
11.798
9.358
12.491
10.233
12.942
10.743
13.157
11.541
-1.860
-2.441
-2.258
-2.199
-1.616
فعلي 2023
اعادة تقدير 2024
مقدر 2025
تأشيري 2026
تأشيري 2027
النفقات العامة
عجز / وفر الموازنة العامة بعد المنح
الايرادات العامة

ايرادات الوحدات الحكومية

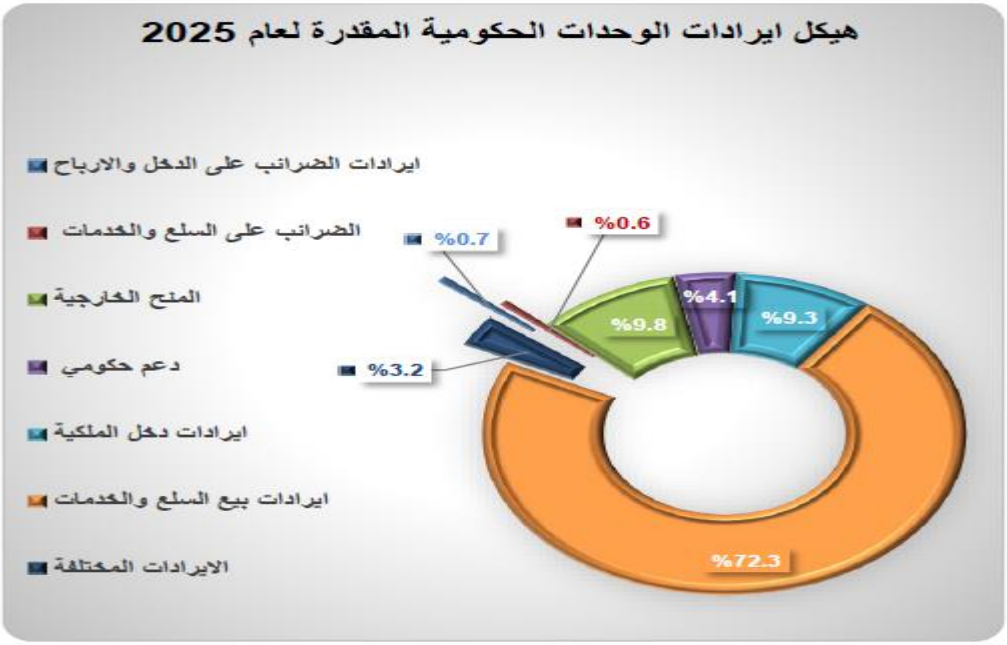

نفقات الوحدات الحكومية